فائدة من الاضافة وقد صرح بما ضافتها الى ما بعدها مع زيادة ما بين المتضايفين
في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت السادس الظاهر ان ما فيه هي المزيدة
بعد اداة الشرط قياسا على اخواتها ويحتمل ان تكون شرطية واعترض عليه
بانه لا يجمع بين حرفي معنى واجيب بان اختلاف اللفظ سهل ذلك
على حد قوله تعالى والذين من قبلكم فيمن قراه بفتح الميم لما اختلف لفظ
الموصول كرر تاكيدا السابع حيث تلزمها الاضافة الى الجملة اسمية
كانت او فعلية والى الفعلية اكثر الثامن فهم من كلام المصنف
ان الجزم بحيث وكيف واذ مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به وهو
الاصح واما غيرها فهو قسمان قسم لا تلحقه ما وهو من ومتا ومهما واي
وقسم يجوز فيه الامران وهو اين وان واي ومتى واياان التاسع
لعل المصنف انما سكت عن كون هذه الادوات تجزم الفعلين وان كان
مذهب سيبويه ومحققي اهل البصرة تفاديا من الاعتراض عليه
بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله
الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان
لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد يعهد
من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل ان الشرط مجزوم
بالاداة والجواب مجزوم بالشرط واختاره في التسهيل وقيل ان الاداة
والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل ان الابتداء والمبتدا كلاهما رفع
الخبر وقيل ان الشرط والجواب تجازما كما قيل ان المبتدا والخبر
ترافعا تتمة متى وقع فعل مضارع بعد واو او فاء بعد فعل
وقع جزاء للشرط كقوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم
به الله الاية جاز فيما بعد مما يليه اوجه الرفع والنصب والجزم
فالرفع على الاستيناف وقطعه عن العطف على جزاء الشرط ثم لذلك
ان تجعله خبر مبتدا محذوف اي فهو يغفر وهو يعذب ولذلك ان تجعلها

جملة

جملة فعلية معطوفة على مجموع الجملة التي قبلها والنصب على اضمار ان
على انه مصدر معطوف على مصدر متوهم والتقدير تكن محاسبة
يغفر ان لمن يشا وعذاب لمن يشا والجزم على عطفه على جزاء الشرط
وبها قرئ فيغفرُ ويُعذب وعلى هذه القاعدة جا قول النابغة الذبياني
فان يهلا ابو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام ونأخذ بعده
بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام يروي بجزم ناخذ ورفعه
ونصبه لوقوعه بعد الواو الواقعة بعد يهلك الواقع جزاء للشرط والله
اعلم ولما فرغ من مرفوعات الافعال ومنصوباتها وجزوماتها شرع
في مرفوعات الاسماء ثم منصوباتها ثم مجروراتها فعال مقدما للمرفوعات
لانها العمد باب مرفوعات الاسماء هو من اضافة
الصفة الى الموصوف والاصل الاسماء المرفوعة وبه خرج مرفوعات
الافعال كما قدمه وجمع وصف مذكر ما لا يعقل جمع المؤنث جايز
كما مر المرفوعات منها ويحتمل ان الاصل مرفوعاتها فنابت الف
عن الضمير ولحاق التاء لسبعة ظاهر في مذكر المعدود كما افصح
به المصنف في التفصيل لهذا الاجمال وان احتمل التانيث على معنى
الكلمات المرفوعة سبعة ثم مفهوم العدد لا يوجب حصرا كما هو
مشهور والمقصود منه جمع خاطر المتعلم عن التلفت للمزيد في مقام
التعليم اما لكون غير المعدود ليس بالهم او لا ضرورة اليه في ذلك
الوقت او لرجوعه للمعدود كرجوع اسم كاد واخواتها من افعال
المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس وخبر لا العاملة
عمل ان واخواتها كان واخواتها ان بان يراد بها الكلمات التي ترفع المبتدا
والكلمات التي ترفع الخبر وقوله في باب كان وهي كان وامسى الخ قصد
نظر فيه لما ذكره منها اولا لما اشتهر فلا يلزم الحصر الحقيقي ولم يقل
وهي سبعة لان الظاهر اوضح هنا من الضمير لاحتمال رجوعه للمضاف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)